

## مراجعة مغربية شاملة لأسس صناعة الثروة السمكية

ودافعت وزارة الفلاحة عن مردودية قطاع الصيد البحري، وأهداف مخطط اليوتيس يكون جميع القرارات الوزارية التي تم وضعها ساهمت في تحقيق الاستغلال المستدام للموارد البحرية.

كما سعت إلى التأكيد على أن المغرب بدأ يجني بالفعل ثمار المخطط. وقالت إن تنفيذ 19 توصية من أصل 21 وردت في تقرير المجلس.

وتحفظت الوزارة على توصيتين إحداهما تتعلق بتأطير مهنية المصائد وفق معايير قانونية عليا كقانون أو مرسوم، إذ ردت بالقول إن الإطار القانوني المعتمد حاليا مناسب لطبيعة وتواتر القرارات التي يجب أن تتخذ في إطار تدبير الموارد البحرية.

ويقول وزير الفلاحة والصيد البحري، عزيز أخنوش، إن مخطط اليوتيس حقق نتائج مهمة تبرزها المنجزات التي شهدها قطاع الصيد البحري، وكذلك ارتفاع أرقام معاملاته.

محمد ماموني العلوي

الرباط - كشف تقرير مغربي حديث أن قطاع الصيد البحري بالبلاد يواجه عدة تحديات مرتبطة بتحسين الإنتاج، مع مراعاة هاجس الاستدامة والحفاظ على الثروة السمكية.

ورغم أن الدولة أطلقت قبل سنوات مخطط "اليوتيس" لدعم القطاع وتحفيزه بما يجعله إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد، لكن في المقابل ينتظر المسؤولون المزيد من العمل على هذا الملف الاستراتيجي لتحقيق الهدف المطلوب.

وكانت وزارة الفلاحة قد أطلقت مخطط اليوتيس 2009 - 2020، والذي يعد أول استراتيجية مندمجة لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بالمغرب، من أجل تحديث القطاع البحري وتحسين تنافسيته.

وأكد خبراء المجلس الأعلى للحسابات في التقرير أن الضرورة تقتضي اليوم تدارك الخلل على مستوى تنفيذ المخطط، الذي يركز على الموارد والبنية التحتية والمنتج من أجل تنمية وعصرنة قطاع الصيد البحري.

ورصد المجلس مكامن الخلل، التي تشمل ضعف نسبة إنجاز المشاريع المهيكلية، وبطء تحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية، منها حجم المغرب في السوق الدولية، وإنتاج وتربية الأحياء البحرية، وكذلك استهلاك المنتجات البحرية داخليا.

المجلس الأعلى للحسابات يرى أن ضعف البنية التحتية والصيد العشوائي يقوضان تنفيذ مخطط «اليوتيس»

كما أشار إلى نمو الاستثمارات الخاصة في القطاع ومجال البحث العلمي، وتربية الأحياء المائية، والاستهلاك المحلي، والاستثمارات، ومكافحة تهريب الأسماك.

وأوضح أن مساهمة القطاع في الاقتصاد المغربي بلغت في 2017 ما يناهز 1.7 مليار دولار، وهو ما يعادل 80 بالمائة من أهداف اليوتيس بهذا الخصوص.

ووفق الأرقام الرسمية، تمكن المغرب من تحسين حصته في الأسواق العالمية للمنتجات البحرية، حيث مر من 1.8 بالمائة سنة 2007 إلى 1.9 بالمائة سنة 2015، بفضل تنوع الأسواق وتغطية 135 دولة مقابل 127 دولة سنة 2010.

ومع كل الشكوك في جدوى المخطط تمكن القطاع من زيادة مساهمته في الاقتصاد، وساهم بالتالي في الرفع من صادراته. وذكر التقرير أن صادرات المنتجات البحرية بلغت في العام 2017 حوالي 2.26 مليار دولار، وهو ما يمثل 50 بالمائة من صادرات المواد الغذائية والفلاحة، و10 بالمائة من مجموع الصادرات.

وخلال السنوات الأخيرة، بات القطاع من أبرز محركات معالجة البطالة، حيث يوفر قرابة 200 ألف فرصة عمل، فضلا عن كونه يعزز آفاق النمو المستدام، في ظل تنامي الصادرات بفضل الحوافز الحكومية لأهل المهنة.

كما أن للصيد العشوائي أثرا على مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، فضلا عن ضعف البنية التحتية اللازمة لتحفيز صناعة الثروة السمكية عبر كافة مراحل سلسلة الإنتاج.

وقال التقرير إن "صيد الأخطبوط يتعرض إلى ممارسات صيد غير قانونية، مثل التصريح المزودج بنفس المنتج، وإدماج المنتجات القادمة من الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم".

ولفت كذلك إلى وجود نقص في تجهيزات التبريد داخل أسواق السمك بالجملة، إذ توجد غرفة واحدة للتبريد باستثناء سوق مراكش، الذي يحتوي على 4 غرف.

وتطرح الرباط إلى الاستفادة من الموارد السمكية بطريقة مستدامة، ومضاعفة الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام المقبل ليصبح بذلك محركا أساسيا لنمو الاقتصاد.

ويتسلح المغرب بموقعه وسواحله الطويلة لتعزيز الشركات مع أفريقيا في القطاع، حتى يكون مركزا يربط القارة بدول العالم، خصوصا بعد عودته إلى عضوية الاتحاد الأفريقي.

ولدى البلاد منطقة بحرية تمتد على حوالي 1.12 مليون كيلومتر مربع، وتعد من أغنى المناطق عالميا في ما يتعلق بالثروة السمكية.



بانتظار تأهيل العمالة المحلية للوظائف الصناعية

## السعودية تؤجل رسوم العمال الأجانب في القطاع الصناعي لتحفيز الاقتصاد

### تخفيف أعباء الشركات للتأقلم مع برنامج الإصلاحات

وتشير الأرقام على انخفاض عدد العاملين الأجانب في القطاع العام بقرابة مليون وألف.

وأظهرت بيانات حديثة أسس انخفاض عدد العاملين الأجانب في السعودية، أكبر منتج للنفط في العالم، بنسبة 20 بالمائة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، بسبب الضرائب المرتفعة وتراجع النشاط الاقتصادي.

بهدف توطيد السعوديين في العديد من القطاعات التي كانت طيلة عقود حكرًا على العمالة الوافدة.

والتزم الجهات المعنية بتطبيق القرار على كل شركة محلية توظف أجانب أكثر من السعوديين دفع 107 دولارات على كل موظف ليتضاعف المبلغ مع بداية العام الجاري.

ورغم الكثير من التحديات، تعد مسألة التوطين على رأس الأجندة الإصلاحية التي أطلقها ولي العهد الشاب الأمير محمد بن سلمان في أبريل 2016.

وتبدلت الظروف في الدولة الخليجية مع تباطؤ الاقتصاد، حيث باتت الحكومة تعطي الأولوية بشكل متزايد للوقود العاملة المحلية، وهو ما يؤدي إلى تراجع سريع في أعداد المسؤولين الأجانب ذوي الرواتب الباهظة.

وتؤكد المؤشرات اتساع تأثيرات برنامج التحول الاقتصادي على واقع العمالة الأجنبية بعد فرض ضرائب تصاعديّة على تشغيلهم خلال السنوات

الضرائب الأخيرة، إضافة إلى الإجراءات التقشفية، ما جعل أعدادهم تنخفض بقرابة مليون وألف.

وأظهرت بيانات حديثة أسس انخفاض عدد العاملين الأجانب في السعودية، أكبر منتج للنفط في العالم، بنسبة 20 بالمائة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، بسبب الضرائب المرتفعة وتراجع النشاط الاقتصادي.

بهدف توطيد السعوديين في العديد من القطاعات التي كانت طيلة عقود حكرًا على العمالة الوافدة.

والتزم الجهات المعنية بتطبيق القرار على كل شركة محلية توظف أجانب أكثر من السعوديين دفع 107 دولارات على كل موظف ليتضاعف المبلغ مع بداية العام الجاري.

ورغم الكثير من التحديات، تعد مسألة التوطين على رأس الأجندة الإصلاحية التي أطلقها ولي العهد الشاب الأمير محمد بن سلمان في أبريل 2016.

وتبدلت الظروف في الدولة الخليجية مع تباطؤ الاقتصاد، حيث باتت الحكومة تعطي الأولوية بشكل متزايد للوقود العاملة المحلية، وهو ما يؤدي إلى تراجع سريع في أعداد المسؤولين الأجانب ذوي الرواتب الباهظة.

وتؤكد المؤشرات اتساع تأثيرات برنامج التحول الاقتصادي على واقع العمالة الأجنبية بعد فرض ضرائب تصاعديّة على تشغيلهم خلال السنوات

ووفق دراسة أعدتها شركة جدوى للاستثمار السعودية، فقد غادر السعودية 132 ألف عامل أجنبي خلال الربع الثاني من العام الجاري.

ويصل بذلك عدد المغادرين من العاملين الأجانب من السعودية منذ 2017 إلى 1.9 مليون شخص، ما يساوي تراجعاً بنسبة 22 بالمائة خلال ثلاث سنوات لعدد العاملين الأجانب في البلاد.

تطبيق الإجراء الجديد يبدأ اعتباراً من مطلع الشهر المقبل على أن يتم تعليق العمل به في أواخر العام 2024

## العراق يدخل المدار الصيني بالانضمام لمبادرة طريق الحرير

وتشهد العراق نمو كبيراً لمشاركة الشركات الصينية في مشاريعه منذ عام 2003 حيث تستثمر في تطوير الحقول النفطية وبرزها حقل حلفاية ومجموعة حقول ميسان وحقل الأندب وشرفي بغداد.

20 مليار دولار حجم الاستثمارات الصينية في العراق التي تتركز بشكل أساسي في قطاع النفط

كما تقوم بدور أساسي في مد خطوط الأنابيب النفطية، فضلا عن أن الشركات الصينية تستورد يوميا ما يصل إلى 800 ألف برميل من النفط الخام العراقي.

ويرى محللون أن الطموحات العراقية بمشاركة الصين بشكل واسع في نهضة اقتصادية شاملة قد تصطدم بضعف الاستقرار الأمني وانتشار الفساد، إضافة إلى التوتر المتصاعد بين واشنطن وطهران، والذي تنعكس تداعياته على الساحة العراقية.

في العراق في واردات النفط الصينية وإبرام الجانبين اتفاقات لتخزين النفط العراقي في الصين.

ويأتي التحول العراقي نحو بكين في وقت تتسابق فيه دول كثيرة نحو النموذج الصيني، الذي يعد بمشاريع عملاقة للبنية التحتية دون أجدات سياسية مثلما هو الحال مع تجارب سابقة مع الدول الأوروبية، لم تحقق وعودها الكبيرة.

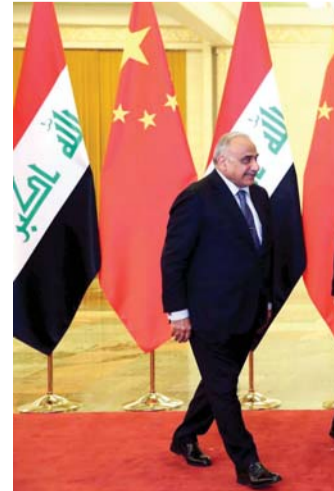
لكن فتح أبواب العراق أمام النفوذ الاقتصادي الصيني يمكن أن يثير حفيظة إدارة الرئيس دونالد ترامب، التي تخوض حرباً تجارية لمواجهة التصود السريع للنفوذ الاقتصادي الصيني.

وكانت واشنطن قد مارست ضغوطاً على بغداد لمنح شركات أميركية مثل جنرال إلكتريك عقوداً كبرى في مشاريع الكهرباء العراقية، لكنها تواجه انحيازاً عراقياً لشركات مثل سيمنز الألمانية وشركات صينية.

وكشفت مؤسسة إنرجي إنتلجنس أسس نقلاً عن مصادر مطلعة أن بغداد تتجه لاختيار شركات صينية لتحل محل إكسون موبيل في مشروع عملاق للبنية التحتية النفطية.

إلى فرص استثمار يقطف شعبنا ثمارها.

وتؤكد بيانات السنوات الأخيرة، نمو متسارعاً في العلاقات بين البلدين، حيث وصلت الاستثمارات الصينية في العراق إلى نحو 20 مليار دولار، في وقت استنارت فيه شركاتها بمعظم عقود النفط الجديدة، إضافة إلى تزايد حصة



السير في طريق الصين قد يثير حفيظة واشنطن

إلى تقديمها مستقبلاً، وأن العراق يرحب بالاستثمارات الأجنبية بعد تحقيق الاستقرار الأمني.

وأكد أن العراق دخل "مرحلة جديدة هي تقديم الخدمات والإعمار ومحاربة الفساد والبيروقراطية بعد عقود من الحروب والصراعات وأنه يتطلع اليوم إلى تحويل التعاون

والتعليم والتعاون بين وزارتي الخارجية في البلدين.

وتضمنت اتفاقيتين بين وزارة المالية العراقية وكل من وزارة التجارة الصينية والوكالة الصينية لضمان الائتمان بشأن التعاون في إعادة إعمار العراق بعد عقود من الحروب والصراعات.

كما وقعت وزارة الاتصالات العراقية مذكرة تفاهم مع المكتب الصيني للملاحة الجوية في الأعمار الصناعية، وعدداً من الاتفاقيات في المجالات الأمنية والدبلوماسية والثقافية والتعليمية.

لكن محللين يقولون إن الاتفاقيات كانت عامة ولم تتضمن مشاريع أو استثمارات محددة، وأنها لم تصل إلى مستوى التوقعات والطموحات التي روجت لها بغداد قبل الزيارة.

وقال عبدالمهدي إن العلاقات العراقية الصينية تضر بأفضل حالاتها وتطلع

عزز العراق رهانه على الشراكة الصينية بالانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق وتوقيع 8 اتفاقيات في المجالات المالية والتجارية والإعمار والاتصالات والأمن والثقافة والتعليم، لكنها كانت اتفاقيات عامة لم تعكس التوقعات التي روجت لها بغداد قبل زيارة أكبر وفد حكومي إلى الصين.

الأمينة والإعمار والاتصالات والثقافة والتعليم والتعاون بين وزارتي الخارجية في البلدين.

وتضمنت اتفاقيتين بين وزارة المالية العراقية وكل من وزارة التجارة الصينية والوكالة الصينية لضمان الائتمان بشأن التعاون في إعادة إعمار العراق بعد عقود من الحروب والصراعات.

كما وقعت وزارة الاتصالات العراقية مذكرة تفاهم مع المكتب الصيني للملاحة الجوية في الأعمار الصناعية، وعدداً من الاتفاقيات في المجالات الأمنية والدبلوماسية والثقافية والتعليمية.

لكن محللين يقولون إن الاتفاقيات كانت عامة ولم تتضمن مشاريع أو استثمارات محددة، وأنها لم تصل إلى مستوى التوقعات والطموحات التي روجت لها بغداد قبل الزيارة.

وقال عبدالمهدي إن العلاقات العراقية الصينية تضر بأفضل حالاتها وتطلع

لندن - أعلن رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي عن انضمام بلاده إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية، التي تسعى لإحياء طريق الحرير التاريخي، وتركز على مشاريع استراتيجية لربط المسارات التجارية البحرية والبرية في نحو 65 بلداً.

وجاء الإعلان خلال لقاء عبدالمهدي بالرئيس الصيني شي جين بينغ، الذي أكد أن بكين تسعى لإرساء نقطة انطلاق جديدة لدعم الشراكة الاستراتيجية بين الصين والعراق وأن البلدين سيعتقدان في مشاريع مرتبطة بالنفط والبنية التحتية.

وعبر رئيس الوزراء العراقي، الذي يرأس أكبر وفد عراقي رسمي في زيارة خارجية، عن امتنان بلاده لدعم بكين، مؤكداً أن بغداد مستعدة للتعاون معها في مبادرة الحزام والطريق لخدمة مصالح البلدين.

ووقع البلدان 8 اتفاقيات ومذكرات تفاهم شملت المجالات المالية والتجارية